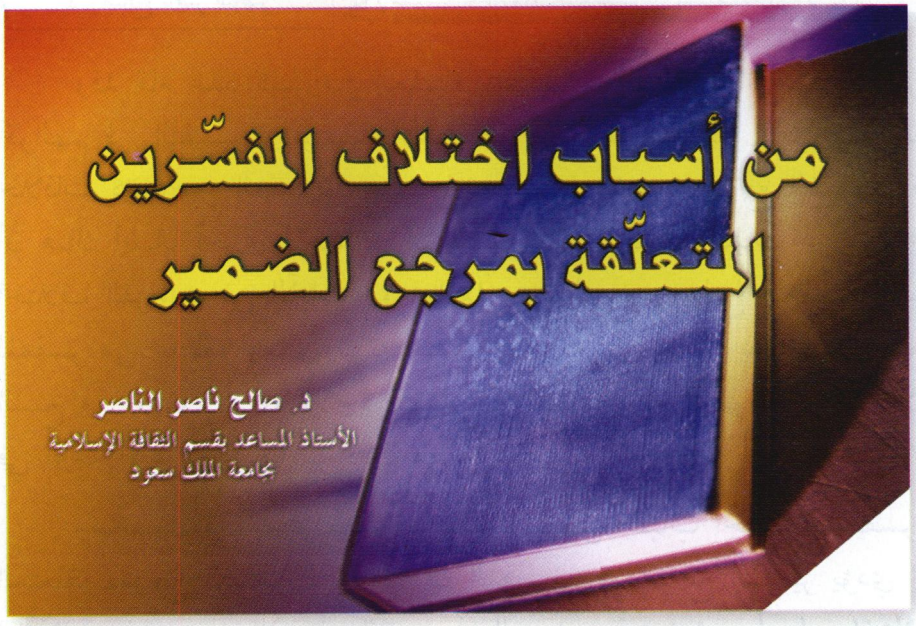

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام الأتمَّان الأكملان على سيِّد المرسلين نبيِّنا محمد الأمين وعلى آله وصحبه والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإنَّ تفسير القرآن الكريم علم عظيم القدر، رفيع المنزلة، وذلك لتعلُّقه بكلام الله تعالى، وتفسير القرآن باللغة العربية أصل أصيل في التفسير، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٢﴾ [يُوسُف: ٢]، ومن مسائل اللغة العربية وأبوابها تحديد مرجع الضمير، والضمائر في القرآن كثيرة جداً، وضمير الغائب هو الذي يحتاج إلى تحديد مرجعه ومفسَّره، قال أبو حيان: «ضمير المتكلم وضمير المخاطب تفسرهما المشاهدة، وأما ضمير الغائب فعارٍ عن المشاهدة، فاحتيج إلى ما يفسِّره، وأصل المفسَّر في الضمير أن يكون ما يعود عليه متقدماً»[(١)].

(١) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٢/٢٥٢).

وقد قام عدد كبير من العلماء بتفسير كتاب الله تعالى، وقد كثرت أقوالهم في التفسير وتنوعت، ومن نظر في هذه التفاسير فإنه يقف على خلافات كثيرة بين المفسرين بسبب اختلافهم في تحديد مرجع الضمير، كما أنَّ هناك أسباباً أخرى لاختلاف المفسرين، فمن هذه الأسباب ما يعود إلى اختلاف القراءات في الآيات، ومنها ما يعود إلى مدى بلوغ الحديث النبوي للمفسر من عدمه، ومدى ثبوته عنده وفهمه له، ومنها ما يعود إلى احتمال النسخ من عدمه، أو الإطلاق والتقييد، أو الخصوص والعموم، أو الاختلاف في أوجه الإعراب، أو غير ذلك من الأسباب.

وسأتناول في بحثي هذا ما يتعلق ببعض أسباب اختلاف المفسرين المتعلقة بمرجع الضمير لأن اختلاف المفسرين في مرجع الضمير يؤدي إلى اختلافهم في معنى الآية أحياناً، وهذا البحث سمَّيته: ***«من أسباب اختلاف المفسرين المتعلقة بمرجع الضمير»***.

تمهيد

من المعلوم أن أشرف أنواع التفسير هو تفسير القرآن بالقرآن، ولهذا النوع من التفسير أوجه كثيرة، منها بيان الإجمال الحاصل بسبب الخلاف في تحديد مرجع الضمير الذي بتحديده يتضح معنى الآية ويتبيَّن القول الراجح في تفسيرها.

قال الشنقيطي في مقدمة تفسيره «أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن» عن أوجه البيان في تفسير القرآن بالقرآن: «ومن أنواع البيان بيان الإجمال الواقع بسبب احتمال في مفسر الضمير، وهو كثير»[1].

ومعنى ذلك: أن هناك إجمالاً سببه الاحتمالات الواردة في مرجع الضمير، والاختلاف بين المفسرين لهذا السبب كثير.

من أسباب اختلاف المفسرين المتعلقة بمرجع الضمير

١ ـ إعادة بعض المفسرين الضمير إلى أكثر من مذكور، وبعضهم يعيده إلى مذكور واحد:

في بعض الحالات يكون في الآية ضمير يحتمل رجوعه إلى أكثر من مذكور، فلا مانع من حمله على الجميع، إلا أن يوجد دليل يمنع من ذلك.

ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَٰقِيهِ ۝٦﴾ [الانشقاق: ٦]، قال الزجاج: «﴿فَمُلَٰقِيهِ﴾ فملاقٍ ربَّك، وقيل: فملاقٍ عملك»[2].

قال ابن كثير في معنى الآية وبيان مرجع الضمير في قوله تعالى: ﴿فَمُلَٰقِيهِ﴾ قال: «أي إنك ساعٍ إلى ربِّك سعياً، وعامل عملاً ﴿فَمُلَٰقِيهِ﴾، ثم إنَّك ستلقى ما عملت من خير أو شر، ويشهد لذلك ما رواه أبو داود

(١) أضواء البيان (٩/١) باختصار يسير.

(٢) مُعاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣٠٤/٥).

الطيالسي عن الحسن بن أبي جعفر عن أبي الزبير عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «**قال جبريل: يا محمد عش ما شئت فإنَّك ميت، وأحبب من شئت فإنَّك مفارقه، واعمل ما شئت فإنَّك ملاقيه**»(١). ومن الناس من يعيد الضمير على قوله ﴿رَبِّكَ﴾ أي: فملاقٍ ربَّك، ومعناه: فيجازيك بعملك ويكافئك على سعيك، وعلى هذا فكلا القولين متلازم، قال العوفي عن ابن عباس ﷺ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَٰقِيهِ ۝٦﴾ [الانشقاق: ٦] يقول تعالى: عملاً تلقى الله به خيراً كان أو شراً»(٢).

قلتُ: ولا مانع من إعادة الضمير إلى الكل لأن كلا المعنيين صحيح، فإنَّ العبد ملاقٍ ربَّه وعمله.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا فُتِنُوا۟ ثُمَّ جَٰهَدُوا۟ وَصَبَرُوٓا۟ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝١١٠﴾ [النحل: ١١٠].

قال الشوكاني: «والضمير في ﴿بَعْدِهَا﴾ يرجع إلى الفتنة، أو إلى المهاجرة، أو الجهاد والصبر، أو إلى الجميع»(٣).

وفي قوله تعالى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ۝٢٢﴾ [الحديد: ٢٢]، قال الشنقيطي: «الضمير فيه - أي قوله ﴿نَّبْرَأَهَآ﴾ - عائد على الخليقة المفهومة في ضمن قوله ﴿فِىٓ أَنفُسِكُمْ﴾، أو إلى المصيبة، واختار بعضهم رجوعه لذلك كله»(٤).

---

(١) رواه أبو داود الطيالسي (٣/٣١٣)، حديث رقم ١٨٦٢، وقال المحقق: إسناده ضعيف، وصححه الألباني بلفظ «مجزي به» بدلاً من «ملاقيه»، وبزيادة: «واعلم أن شرف المؤمن قيامه بالليل وعزه استغناؤه عن الناس». انظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢/٥٠٥)، حديث رقم ٨٣١.

(٢) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٤/٤٨٩، ٤٩٠).

(٣) فتح القدير (٣/١٩٨).

(٤) أضواء البيان (٧/٨١٤).

٢ ـ التزام بعض المفسِّرين بعود الضمير إلى أقرب مذكور:

ومن أسباب اختلاف المفسرين في مرجع الضمير: التزام بعض المفسرين إعادة الضمير إلى أقرب مذكور مع أن قاعدة إعادة الضمير إلى أقرب مذكور ليست مطردة، فالضمير يعود إلى أقرب مذكور ما لم يرد دليل بخلاف ذلك.

ففي قوله تعالى: ﴿وَجَٰهِدُوا۟ فِى ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦ ۚ هُوَ ٱجْتَبَىٰكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ۚ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ ۚ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ وَفِى هَٰذَا لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ ۚ فَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱعْتَصِمُوا۟ بِٱللَّهِ هُوَ مَوْلَىٰكُمْ ۖ فَنِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ ﴿٧٨﴾﴾ [الحج: ٧٨].

فمن العلماء من أعاد الضمير في قوله: ﴿هُوَ سَمَّىٰكُمُ﴾ لأقرب مذكور وهو إبراهيم، ومنهم من أعاده إلى الله تعالى لدلالة السياق، وقد ذكر الطبري القولين في مرجع الضمير في هذه الآية، ورجح القول بأن الضمير يعود على الله تعالى حيث علَّل هذا الترجيح بقوله: «لأنه معلوم أن إبراهيم لم يسمِّ أمة محمد ﷺ مسلمين في القرآن، لأن القرآن أنزل من بعده بدهر طويل. وقد قال الله تعالى ذكره: ﴿هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ وَفِى هَٰذَا﴾ ولكن الذي سمَّانا مسلمين من قبل نزول القرآن وفي القرآن الله الذي لم يزل ولا يزال، وأما قوله: ﴿مِن قَبْلُ﴾ فإنَّ معناه: من قبل هذا القرآن، في الكتب التي نزلت قبله، ﴿وَفِى هَٰذَا﴾ يقول: وفي هذا الكتاب»[1]، وكذلك ذكر النحاس هذين القولين، ورجح ما رجحه الطبري، وضعف القول بأن الضمير يعود على إبراهيم، وقال: إن هذا القول مخالف لقول العلماء الأئمة[2].

وكذلك ذهب الشنقيطي إلى ما ذهب إليه الطبري والنحاس وغيرهم، واحتجَّ بما احتجَّ به الطبري، واحتجَّ أيضاً بدلالة السياق في الآية، ثم قال

---

(١) تفسير الطبري (١٦/٦٤٦).

(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس (٢/٤١٢).

ـ أي الشنقيطي ـ: «فإن قيل: الضمير يرجع إلى أقرب مذكور، وأقرب مذكور للضمير المذكور هو إبراهيم، فالجواب: أنَّ محل رجوع الضمير إلى أقرب مذكور، محله ما لم يصرف عنه صارف، وهنا قد صرف عنه صارف، لأن قوله: ﴿وَفِي هَٰذَا﴾ يعني القرآن، دليل على أن المراد بالذي سمَّاهم المسلمين فيه هو الله لا إبراهيم، وكذلك سياق الجمل المذكورة قبله نحو ﴿هُوَ ٱجْتَبَىٰكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ فيناسبه أن يكون ﴿هُوَ سَمَّىٰكُمُ﴾ أي: الله ﴿ٱلْمُسْلِمِينَ﴾»[1].

❑ ومن الأمثلة على ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ ۝٧﴾ [العَاديَات: ٧].

حيث ذكر أبو حيان القولين في عود الضمير، وهما أنه يعود إلى أقرب مذكور وهو الله تعالى، والقول الثاني: أنه يعود على الإنسان، ورجح عود الضمير إلى الإنسان، حيث قال: «والإنسان هنا هو المحدث عنه والمسند إليه الكنود، وأيضاً فتناسق الضمائر لواحد مع صحة المعنى أولى من جعلهما لمختلفين، ولا سيما إذا توسط الضمير بين ضميرين عائدين على واحد»[2].

وكذلك رجح الشوكاني عود الضمير في الآية السابقة إلى الإنسان، بعد أن ذكر القولين في ذلك[3]. والشنقيطي أيضاً ذكر القولين، ثم رجح عود الضمير إلى الإنسان حيث قال: «ولكن النظم الكريم يدلُّ على عوده إلى الإنسان، وإن كان هو الأول في اللفظ بدليل قوله بعده: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ۝٨﴾ فإنَّه للإنسان بلا نزاع، وتفريق الضمائر بجعل الأول للرب، والثاني للإنسان لا يليق بالنظم الكريم»[4].

---

(١) أضواء البيان (٥/٧٥٠).

(٢) البحر المحيط لأبي حيان (٨/٥٠٥).

(٣) انظر: فتح القدير (٥/٤٨٣)؛ وانظر أيضاً: المحرر الوجيز (٥/٥١٤، ٥١٥) حيث ذكر القولين ولم يرجح.

(٤) أضواء البيان (١/٩، ١٠).

❑ أمثلة على قاعدة عود الضمير إلى أقرب مذكور:

ومن المعلوم أن الضمير يرجع إلى أقرب مذكور إلا بدليل صارف عن ذلك يجب الرجوع إليه، والأمثلة على عود الضمير لأقرب مذكور كثيرة، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [البَقَرَة: ١٧٧]، قال الشوكاني: «والضمير في قوله: ﴿عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ راجع إلى المال، وقيل: راجع إلى الإيتاء المدلول عليه بقوله: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ﴾، وقيل أنه راجع إلى الله سبحانه، أي على حب الله»[(١)].

قال أبو حيان في «البحر المحيط»: «والظاهر أن الضمير في ﴿حُبِّهِۦ﴾ عائد على المال، لأنه أقرب مذكور، ومن قواعد النحويين أن الضمير لا يعود على غير الأقرب إلا بدليل»[(٢)]. وكذا رجح ابن جزي الكلبي عوده إلى المال، لأنه الأقرب[(٣)]. والشنقيطي أيضاً رجح هذا القول[(٤)]، واقتصر على هذا القول ابن كثير في تفسيره[(٥)].

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿فَنَادَىٰهَا مِن تَحْتِهَآ أَلَّا تَحْزَنِى﴾ [مريَم: ٢٤]، فقد اختلف المفسرون في من الذي ناداها، بناءً على اختلافهم في مرجع الضمير في قوله: ﴿فَنَادَىٰهَا﴾ فقيل: إنه جبريل عليه السلام، وقيل: ابنها عيسى عليه السلام، وقد ذكر الطبري القولين، ثم رجح أن الضمير يعود على عيسى عليه السلام، وعلَّل ذلك بأنه أقرب مذكور، ولسياق الآيات[(٦)].

وقد ذكر الشنقيطي الخلاف في من الذي ناداها من تحتها، ثم قال: «أظهر القولين عندي أن الذي ناداها هو ابنها عيسى، وتدلُّ على ذلك

---

(١) فتح القدير (١/١٧٢).
(٢) البحر المحيط (٢/٥).
(٣) انظر: التسهيل لعلوم التنزيل (١/١٢٢).
(٤) انظر: أضواء البيان (١/١٠٣، ١٠٤).
(٥) انظر: تفسير القرآن العظيم (١/١٩٧).
(٦) انظر: تفسير الطبري (١٥/٥٠١ ـ ٥٠٥).

قرينتان: الأولى أن الضمير يرجع إلى أقرب مذكور إلا بدليل صارف عن ذلك يجب الرجوع إليه، وأقرب مذكور في الآية هو عيسى لا جبريل، لأن الله تعالى قال: ﴿فَحَمَلَتْهُ﴾ يعني عيسى، ﴿فَٱنتَبَذَتْ بِهِۦ﴾ [مريم: ٢٢] أي: عيسى، ثم قال بعد ذلك: ﴿فَنَادَىٰهَا﴾ [مريم: ٢٤]، فالذي يظهر ويتبادر من السياق أنه عيسى»[(١)].

وقد ذكر الماوردي هذين القولين في تفسيره ولم يرجح شيئاً[(٢)].

وفي قوله تعالى: ﴿فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِۦ عَلَىٰ خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِمْ أَن يَفْتِنَهُمْ﴾ [يونس: ٨٣].

فلقد اختلف المفسرون في مرجع الضمير في قوله: ﴿قَوْمِهِۦ﴾ هل يعود على فرعون، أو على موسى عليه السلام.

فابن عطية[(٣)] وابن كثير[(٤)] على أن الضمير يعود على فرعون، ورجح الطبري أن الضمير يعود على موسى عليه السلام وقال: «هذا القول أولى بالصواب في ذلك، لأنه لم يجر في هذه الآية ذكر لغير موسى فلأن تكون «الهاء» في قوله: ﴿مِّن قَوْمِهِۦ﴾ من ذكر موسى لقربها من ذكره، أولى من أن تكون من ذكر فرعون لبعد ذكره منها، إذ لم يكن بخلاف ذلك دليل من خبر ولا نظر»[(٥)].

قال أبو حيان: «والظاهر أن الضمير في ﴿قَوْمِهِۦ﴾ عائد على موسى، وأنه لا يعود على فرعون، لأن موسى هو المحدَّث عنه في هذه الآية، وهو

---

(١) أضواء البيان (٤/٢٤٥، ٢٤٦)، وذكر القرينة الثانية وهي: «أن مريم أشارت إلى ابنها ليكلموه، وهذه قرينة على أنها عرفت قبل ذلك أنه يتكلم على سبيل خرق العادة لندائه لها عندما وضعته».

(٢) انظر: النكت والعيون «تفسير الماوردي» (٣/٣٦٤).

(٣) انظر: المحرر الوجيز (٣/١٣٧).

(٤) انظر: تفسير القرآن العظيم (٢/٤٠٩).

(٥) تفسير الطبري (١٢/٢٤٧).

أقرب مذكور، ولأنه لو كان عائداً على فرعون لم يظهر لفظ فرعون، وكان التركيب: على خوف منه»[1].

والذي يظهر أن ما رجحه الطبري وأبو حيان هو الراجح للأسباب التي ذكروها.

قلتُ: وهكذا يتضح أن المفسرين اختلف تفسيرهم لهذه الآية بناءً على اختلافهم في مرجع الضمير.

٣ ـ اعتبار بعض المفسرين أن رجوع الضمير إلى المحدَّث عنه في الآية أولى من غيره:

ومن أسباب اختلافهم في مرجع الضمير والذي ينتج عنه اختلافهم في التفسير أن بعض المفسرين يعيد الضمير إلى مذكور متحدث عنه، وبعضهم يعيده إلى مقدَّر، ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا ﴿١٥٩﴾﴾ [النساء: ١٥٩]، فقد ذكر الطبري اختلاف العلماء في مرجع الضمير في قوله: ﴿قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾، وذكر أن منهم من قال: الضمير يعود على عيسى عليه السلام أي قبل موت عيسى عليه السلام، وآخرون قالوا: «وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن بعيسى قبل موت الكتابي»، ثم قال: «وأولى هذه الأقوال بالصواب قول من قال: تأويل ذلك: وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن بعيسى قبل موت عيسى، ثم شرع بعد ذلك في توجيه هذا القول، ومما ذكر مما يرجح هذا القول أن سياق الآيات في ذكر عيسى، وأمه، واليهود، فغير جائز صرف الكلام عما هو في سياقه إلى غيره إلا بحجة يجب التسليم لها من دلالة ظاهر التنزيل، أو خبر عن الرسول ﷺ تقوم به حجة، فأما الدعاوى فلا تتعذر على أحد»[2].

---

(١) البحر المحيط لأبي حيان (٥/١٨٤).

(٢) تفسير الطبري (٧/٦٦٤ ـ ٦٧٥) باختصار.

ووافق ابن كثير الطبري فيما ذهب إليه من أن الضمير يعود على عيسى عليه السلام[1].

أما ابن عطية فقد ذكر الأقوال في مرجع الضمير في قوله: ﴿قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾ ولم يرجح شيئاً منها[2].

أما الشنقيطي فقد رجح أيضاً ما رجحه الطبري وابن كثير وغيرهما من أن مرجع الضمير إلى عيسى عليه السلام، حيث قال في قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾ قال: «أي ليؤمنن بعيسى قبل موت عيسى، وذلك صريح في أن عيسى حيٌّ وقت نزول آية النساء هذه، وأنه لا يموت حتى يؤمن به أهل الكتاب، ومعلوم أنهم لا يؤمنون به إلا بعد نزوله إلى الأرض، فإن قيل: قد ذهبت جماعة من المفسِّرين من الصحابة فمن بعدهم إلى أن الضمير في قوله ﴿قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾ راجع إلى الكتابي، أي ليؤمنن به الكتابي قبل موت الكتابي، ثم ذكر أن القول الأول هو الراجح من أربعة وجوه، هي:

١ ـ أن ذلك هو ظاهر القرآن المتبادر منه، وعليه تنسجم الضمائر بعضها مع بعضها، والقول الآخر بخلاف ذلك.

٢ ـ أن مفسر الضمير على هذا القول ملفوظ مصرَّح به في قوله تعالى: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًۢا ﴿١٥٧﴾﴾ [النساء: ١٥٧]، وعلى القول الآخر ليس مذكوراً في الآية أصلاً، بل يقدر بـ: ما من أهل الكتاب أحد إلا ليؤمنن به قبل موته، أي موت أحد أهل الكتاب المقدر، ومما لا شك فيه أن ما لا يحتاج إلى تقدير أرجح وأولى مما يحتاج.

---

(١) انظر: تفسير القرآن العظيم (١/٥٤٦).

(٢) انظر: المحرر الوجيز (٤/٢٨٧، ٢٨٨).

قلتُ: وهذا ما أنا بصدده من أن إعادة الضمير إلى مذكور مصرح به أولى من إعادته إلى مقدر.

٣ - أن هذا القول تشهد له السُّنة النبوية المتواترة.

٤ - أن هذا القول واضح لا إشكال فيه، ولا يحتاج إلى تأويل ولا تخصيص، بخلاف القول الآخر فهو مشكل لا يكاد يصدق إلا مع تخصيص[(١)].

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وَءَامِنُوا۟ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوٓا۟ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ ۖ وَلَا تَشْتَرُوا۟ بِـَٔايَـٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِيَّـٰىَ فَٱتَّقُونِ ﴿٤١﴾﴾ [البقرة: ٤١]، فقد اختلف المفسِّرون في مرجع الضمير في قوله ﴿بِهِۦ﴾، فكما سبق فبعض العلماء يعيد الضمير إلى القرآن، لأن الحديثَ عن القرآنِ المنزل المصدق لما معهم، ومنهم من يعيده إلى محمد ﷺ.

فابن كثير ذكر القولين، وقال أنهما متلازمان، لأن من كفر بالقرآن فقد كفر بمحمد ﷺ، ومن كفر بمحمد ﷺ فقد كفر بالقرآن[(٢)].

وأما الطبري - رحمه الله تعالى - فقد رجح أن الضمير يعود على القرآن، وعلَّل ذلك بأنه المذكور في أول الآية، ولم يجر لمحمد ﷺ ذكر ظاهر في الآية[(٣)].

أما أبو حيان فقد رجح أن الضمير يعود على القرآن حيث قال: «والأرجح الأول لأنه أقرب، وهو منطوق به مقصود للحديث عنه»[(٤)].

---

(١) أضواء البيان (٧/٢٦٤ - ٢٦٦) باختصار.
(٢) انظر: تفسير القرآن العظيم (١/٨٠).
(٣) انظر: تفسير الطبري بتحقيق وتعليق محمود شاكر (١/٥٦٤).
(٤) البحر المحيط (١/١٧٨).

وفي قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ لِيَسْتَخْفُوا۟ مِنْهُ ۚ أَلَا حِينَ يَسْتَغْشُونَ ثِيَابَهُمْ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ۚ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ۝٥﴾ [هُود: ٥]، فقد اختلف المفسِّرون في مرجع الضمير في قوله تعالى: ﴿لِيَسْتَخْفُوا۟ مِنْهُ ۚ﴾، فقيل: من رسول الله ﷺ، وقيل: من الله تعالى إن استطاعوا[١].

وذكر ابن عطية القولين، ورجح أن الضمير عائد على الله تعالى، وقال: «هذا هو الأفصح الأجزل في المعنى»[٢]. وذكر ابن الجوزي القولين ولم يرجح منها شيئاً[٣].

أما ابن كثير فقد اقتصر على القول بأن الضمير يعود على الله تعالى، ولم يذكر غيره[٤]. وهكذا فإنَّ الضمير يعود إلى المحدَّث عنه في الآيات، وهو الله تعالى. وقال الشنقيطي: «والضمير في ﴿مِنْهُ ۚ﴾ عائد إلى الله تعالى في أظهر القولين، وقيل: راجع إليه ﷺ»[٥].

٤ ـ حمل بعض المفسرين الضمير على أنه ضمير الشأن:

ومن أسباب الاختلاف في مرجع الضمير، حمل بعض المفسرين الضمير على أنه ضمير الشأن، والبعض الآخر يحمله على غير ضمير الشأن، ففي قول الله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ ۗ﴾ [الأعرَاف: ٢٧].

يرجح الزمخشرين أن الضمير في ﴿إِنَّهُۥ﴾ ضمير الشأن[٦].

---

(١) انظر القولين في معالم التنزيل (٢/٣٧٤).
(٢) المحرر الوجيز (٣/١٥١).
(٣) انظر: زاد المسير (٤/٧٨).
(٤) انظر: تفسير القرآن العظيم (٢/٤١٨).
(٥) أضواء البيان (٣/١٢).
(٦) انظر: الكشاف (٢/٩٨).

وردَّ أبو حيان على الزمخشري في ذلك، حيث قال: «والظاهر أن الضمير في ﴿إِنَّهُ﴾ عائد على الشيطان، وقال الزمخشري: والضمير في ﴿إِنَّهُ﴾ ضمير الشأن والحديث، ولا ضرورة تدعو إلى هذا»[1].

قلتُ: ويفهم من كلام أبي حيان أنه لا يُلجأ إلى القول بضمير الشأن إلا عندما يتعذر وجود مفسر ومرجع للضمير، أما إذا أمكن إعادة الضمير إلى شيء فيصار إليه.

وفي قوله تعالى: ﴿قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ إِنَّهُۥ رَبِّيٓ أَحْسَنَ مَثْوَاىَّ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [يوسف: ٢٣].

قال الزجاج: «﴿إِنَّهُۥ رَبِّيٓ﴾ أي إن العزيز صاحبي ﴿أَحْسَنَ مَثْوَاىَّ﴾»[2].

قلتُ: والزجاج يرى أن الضمير في ﴿إِنَّهُۥ﴾ للشأن، وكذا الزمخشري حيث قال: «﴿إِنَّهُۥ﴾ أي الشأن» والحديث: «ربي: سيدي ومالكي»[3]. وقال أبو حيان: «والضمير في «إنه» الأصح أنه يعود على الله تعالى أي أن الله ربي أحسن مثواي إذ نجاني من الجب، وأقامني في أحسن مقام، وإما أن يكون ضمير الشأن وعنى بربِّه سيده العزيز فلا يصلح لي أن أخونه، وقد أكرم مثواي وائتمنني، قاله مجاهد والسدي وابن إسحاق، ويبعد جداً، إذ لا يطلق نبيٌّ كريم على مخلوق أنه ربه، ولا بمعنى السيد، لأنه لم يكن في الحقيقة مملوكاً له»[4].

أما الشوكاني فالذي يظهر أنه يرجح أن الضمير للشأن، حيث قال: «والضمير للشأن: أي إن الشأن ربي، يعني العزيز: أي سيدي الذي رباني

---

(١) البحر المحيط (٤/٢٨٤).
(٢) معاني القرآن وإعرابه (٣/١٠١).
(٣) الكشاف (٢/٤٥٥).
(٤) البحر المحيط (٥/٢٩٤).

وأحسن مثواي حيث أمركِ بقوله: ﴿أَكْرِمِي مَثْوَاهُ﴾ فكيف أخونه في أهله وأجيبكِ إلى ما تريدين من ذلك؟»[1].

٥ ـ إعادة بعض المفسرين الضمير إلى غير مذكور:

ومن أسباب الاختلاف في مرجع الضمير، إرجاع بعض المفسرين الضمير إلى مذكور، وبعضهم يرجعه إلى غير مذكور دلَّ عليه المقام.

ففي قوله تعالى: ﴿مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ﴾ [النحل: ٦١]، قال الشنقيطي: «والضمير في ﴿عَلَيْهَا﴾ راجع إلى غير مذكور وهو الأرض، لأن قوله: ﴿مِن دَآبَّةٍ﴾ يدلُّ عليه، لأن من المعلوم أن الدواب إنما تدبُّ على الأرض، ونظيره قوله تعالى: ﴿مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ﴾ [فاطر: ٤٥]، وقوله: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ [ص: ٣٢] أي الشمس، ولم يجر لها ذكر، ورجوع الضمير إلى غير مذكور يدلُّ عليه المقام كثير في كلام العرب، ومنه قول حاتم الطائي:

أماويّ ما يغني الثراء عن الفتى

إذا حشرجت يوماً وضاق بها الصدر[2]»[3]

وقد ذكر كلٌّ من ابن عطية[4] والقرطبي[5] أن الضمير في ﴿عَلَيْهَا﴾ عائد على الأرض، وإن لم يجر لها ذكر، وقال القرطبي: «فإنَّ الدابة لا تدبُّ إلا على الأرض»[6].

---

(١) فتح القدير (٣/١٧).
(٢) انظر: ديوان حاتم الطائي ص ٥٢.
(٣) أضواء البيان (٣/٣٦٥).
(٤) انظر: المحرر الوجيز (٣/٤٠٢).
(٥) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٥/١١٩).
(٦) المرجع السابق.

وقال ابن عطية: «والضمير في ﴿تَوَارَتْ﴾ للشمس وإن كان لم يجر لها ذكر صريح لأن المعنى يقتضيها، وأيضاً فذكر العشي يقتضي لها ذكراً ويتضمنها، لأن العشي إنما هو مقدَّر متوهم بها، وقال بعض المفسرين في هذه الآية: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾ [ص: ٣٢] يريد به الخيل، أي: دخلت اصطبلاتها»[(١)]، وذكر القرطبي[(٢)] أيضاً القولين في مرجع الضمير في هذه الآية، ويظهر من كلام ابن عطية والقرطبي أنهما يرجحان عوده إلى غير مذكور أي إلى الشمس.

قال ابن عاشور: «وضمير ﴿عَلَيْهَا﴾ - أي في قوله: ﴿مَا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ﴾ [النحل: ٦١] - صادق على الأرض، وإن لم يجر لها ذكر في الكلام، فإنَّ المقام دالٌّ عليها، وذلك استعمال معروف في كلامهم كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾ يعني الشمس، ويقولون: أصبحت باردة، يريدون الغداة، ويقول أهل المدينة: ما بين لابتيها أحد يفعل كذا، يريدون لابتي المدينة»[(٣)].

وكذلك الخلاف في مرجع الضمير في قوله تعالى: ﴿فَيَذَرُهَا قَاعًا صَفْصَفًا ﴿١٠٦﴾﴾ [طه: ١٠٦] حيث ذكر الشنقيطي أيضاً قولين للعلماء:

أحدهما: أنه راجع إلى الأرض وإن لم يجر لها ذكر.

والثاني: أنه راجع إلى منابت الجبال التي هي مراكزها ومقارها لأنها مفهومة من ذكر الجبال[(٤)].

أقول: إنَّ الخلاف في مثل هذا لا يضر ولا يترتب عليه شيء.

---

(١) المحرر الوجيز (٤/٥٠٤).
(٢) الجامع لأحكام القرآن (٨/١٩٥).
(٣) التحرير والتنوير (١٤/١٨٨).
(٤) انظر: أضواء البيان (٤/٥١٤) باختصار.

٦ ـ مراعاة بعض المفسرين للسياق في تحديد مرجع الضمير:

وأحياناً يكون الخلاف بسبب مراعاة بعض المفسرين لدلالة السياق وتوحيد مرجع الضمائر وتناسقها، وعدم مراعاة البعض الآخر منهم لذلك.

ففي قوله تعالى: ﴿يُجَٰدِلُونَكَ فِي ٱلْحَقِّ بَعْدَمَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ ۝٦﴾ [الأنفال: ٦].

قال الطبري: «اختلف أهل التأويل في الذين عُنوا بقوله: ﴿يُجَٰدِلُونَكَ فِي ٱلْحَقِّ بَعْدَمَا تَبَيَّنَ﴾ فقال بعضهم: عُني بذلك أهل الإيمان من أصحاب رسول الله ﷺ، الذين كانوا معه حين توجَّه إلى بدر للقاء المشركين.

وقال آخرون: عُني بذلك المشركون، والصواب من القول في ذلك ما قاله ابن عباس وابن إسحاق من أن ذلك خبر من الله عن فريق من المؤمنين أنهم كرهوا لقاء العدو، وكان جدالهم نبي الله ﷺ أن قالوا: لم يعلمنا أنّا نلقى العدو فنستعد لقتالهم، وإنما خرجنا للعير، ومما يدلُّ على صحة هذا القول قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ وَيُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُحِقَّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦ وَيَقْطَعَ دَابِرَ ٱلْكَٰفِرِينَ ۝٧﴾ [الأنفال: ٧] ففي ذلك الدليل الواضح لمن فهم عن الله أن القوم قد كانوا للشوكة كارهين، وأن جدالهم كان في القتال كما قال مجاهد كراهة منهم له، وأن لا معنى لما قال ابن زيد، لأن الذي قبل قوله: ﴿يُجَٰدِلُونَكَ فِي ٱلْحَقِّ﴾ خبر عن أهل الإيمان، والذي يتلوه خبر عنهم، فأن يكون خبراً عنهم أولى منه بأن يكون خبراً عمن لم يجر له ذكر»[(١)].

وقد ذكر القولين كل من ابن عطية[(٢)] والماوردي[(٣)]، والبغوي[(٤)] دون

(١) تفسير الطبري (١١/٣٨، ٣٩) باختصار.
(٢) انظر: المحرر الوجيز (٢/٥٠٢).
(٣) انظر: النكت والعيون للماوردي (٢/٢٩٦).
(٤) انظر: معالم التنزيل (٢/٢٣٠).

ترجيح لأي من القولين. وأيّد ابن كثير ما رجحه ابن جرير حيث قال ابن كثير: «وهذا الذي نصره ابن جرير هو الحق، وهو الذي يدلُّ عليه سياق الكلام، والله أعلم»[1].

وفي نفس السورة أيضاً قوله تعالى: ﴿إِن تَسْتَفْتِحُوا۟ فَقَدْ جَآءَكُمُ ٱلْفَتْحُ ۖ وَإِن تَنتَهُوا۟ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَإِن تَعُودُوا۟ نَعُدْ ۚ وَلَن تُغْنِىَ عَنكُمْ فِئَتُكُمْ شَيْـًٔا وَلَوْ كَثُرَتْ ۙ وَأَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٩﴾﴾ [الأنفال: ١٩]، فقد ذكر الشوكاني أقوالاً في المخاطبين بهذه الآية فقيل أنها خطاب للكفار تهكُّماً بهم، وقيل: إن الآية خطاب للمؤمنين، وقال: لا يخفى أنه يأبى هذا القول معنى: ﴿وَلَن تُغْنِىَ عَنكُمْ فِئَتُكُمْ شَيْـًٔا وَلَوْ كَثُرَتْ ۙ﴾ ويأباه أيضاً قوله: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ وتوجيه ذلك لا يمكن إلا بتكلف وتعسُّف، ثم ذكر القول الثالث وهو: إن الخطاب في قوله تعالى: ﴿إِن تَسْتَفْتِحُوا۟ فَقَدْ جَآءَكُمُ ٱلْفَتْحُ ۖ﴾ للمؤمنين، وما بعده للكافرين، ولا يخفى ما في هذا من تفكيك النظم، وعود الضمائر الجارية في الكلام على نمط واحد إلى طائفتين مختلفتين[2].

قلتُ: وهكذا يتضح من تضعيف الشوكاني للقولين الثاني والثالث أن القول الراجح هو الأول، وأن الخطاب في الآية للكفار لدلالة السياق ولتوحيد مرجع الضمائر.

وفي قوله تعالى: ﴿كَلَّا ۚ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ﴿٨٢﴾﴾ [مريم: ٨٢]، قال الشنقيطي: «ضمير الفاعل في قوله: ﴿سَيَكْفُرُونَ﴾ فيه وجهان للعلماء، وكلاهما يشهد له قرآن، إلا أن لأحدهما قرينة ترجحه على الآخر.

القول الأول:

أن واو الفاعل في قوله ﴿سَيَكْفُرُونَ﴾ راجعة إلى المعبودات التي كانوا يعبدونها من دون الله.

---

(١) تفسير القرآن العظيم (٢/٢٧٦).

(٢) انظر: فتح القدير (٢/٢٩٧).

القول الثاني:

أن العابدين هم الذين يكفرون بعبادتهم شركاءهم وينكرونها، ثم قال: والقرينة المرجحة للوجه الأول أن الضمير في قوله: ﴿وَيَكُونُونَ﴾ راجع للمعبودات، وعليه فرجوع الضمير في ﴿سَيَكْفُرُونَ﴾ للمعبودات أظهر، لانسجام الضمائر بعضها مع بعض.

أما على القول الثاني فإنه يكون ضمير ﴿سَيَكْفُرُونَ﴾ للعابدين، وضمير ﴿وَيَكُونُونَ﴾ للمعبودين، وتفريق الضمائر خلاف الظاهر، والعلم عند الله تعالى[1].

وأيضاً في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا۟ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ فَدَعَوْهُمْ فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَهُمْ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُم مَّوْبِقًا ﴿٥٢﴾﴾ [الكهف: ٥٢] ذكر ابن الجوزي قولين في مرجع الضمير في ﴿بَيْنَهُم﴾:

أحدهما: أنهم المشركون والشركاء.

والثاني: أهل الهدى وأهل الضلالة[2].

ورجح أبو حيان عود الضمير على الداعين والمدعوين وهم المشركون والشركاء[3].

وأيضاً رجح هذا القول الشوكاني[4]، وكذلك الشنقيطي حيث قال: «إن الضمير في قوله: ﴿بَيْنَهُم﴾، قيل: راجع إلى أهل النار، وقيل: راجع إلى أهل الجنة وأهل النار معاً، وقيل: راجع للمشركين وما كانوا يعبدونه من دون الله، وهذا هو أظهرها، لدلالة ظاهر السياق عليه لأن الله يقول: ﴿نَادُوا۟ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ فَدَعَوْهُمْ فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَهُمْ﴾، ثم قال مخبراً عن

---

(١) انظر: أضواء البيان (٤/٣٨٧، ٣٨٨) بشيء من الاختصار.

(٢) انظر: زاد المسير (٥/١٥٥).

(٣) انظر: البحر المحيط (٦/١٣٧).

(٤) انظر: فتح القدير (٣/٢٩٣).

العابدين والمعبودين: ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُم مَّوْبِقًا﴾ أي مهلكاً يفصل بينهم ويحيط بهم»[1].

٧ ـ مراعاة بعض المفسرين لوجود مرجحات لتعيين مرجع الضمير:

وتارة يختلف المفسرون في مرجع الضمير، ويكون عند بعضهم مرجح من آية أخرى من القرآن تؤيد أحد الأقوال، وتارة يكون المرجح قراءة أخرى للآية التي يوجد فيها ضمير مُختلَف في مرجعه، وأحياناً يكون المرجح حديثاً نبوياً، وأحياناً يكون المرجح قاعدة أصولية، وأحياناً يكون هناك عدة مرجحات، وفيما يلي بعض المرجحات التي يتنبه لها بعض المفسرين:

أ) الترجيح بآية أخرى:

ومن الأمثلة على الترجيح بآية أخرى قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا سُلْطَٰنُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُۥ وَٱلَّذِينَ هُم بِهِۦ مُشْرِكُونَ ﴿١٠٠﴾﴾ [النحل: ١٠٠].

فقد اختلف المفسرون في مرجع الضمير في ﴿بِهِۦ﴾، هل يعود إلى الله تعالى، أو إلى الشيطان؟ ذكر القولين كل من القرطبي[2] والشوكاني[3]، ورجح الشنقيطي أن الضمير يعود على الشيطان، حيث قال: «ومعنى كونهم مشركين به هو طاعتهم له في الكفر والمعاصي، كما يدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا۟ ٱلشَّيْطَٰنَ ۖ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿٦٠﴾﴾ [يس: ٦٠].

وقوله عن إبراهيم: ﴿يَٰٓأَبَتِ لَا تَعْبُدِ ٱلشَّيْطَٰنَ ۖ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ عَصِيًّا ﴿٤٤﴾﴾ [مريم: ٤٤] إلى غير ذلك من الآيات»[4].

---

(١) أضواء البيان (٤/١٢٨، ١٢٩).
(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٥/١٢٨).
(٣) انظر: فتح القدير (٣/١٩٤).
(٤) أضواء البيان (٣/٣٢٦).

ب) الترجيح بقراءة أخرى للآية نفسها:

وتارة يكون الترجيح بقراءة أخرى للآية، ففي قوله تعالى: ﴿وَلَا يَخَافُ عُقْبَاهَا ﴿١٥﴾﴾ [الشمس: ١٥].

ذكر القرطبي[١] أن الضمير الغائب في ﴿يَخَافُ﴾ فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه يعود على الله تعالى، أي فعل الله ذلك بهم غير خائف من أحد.

الثاني: أنه يعود على العاقر، أي لم يخف الذي عقرها عقبى ما صنع.

الثالث: أنه يعود على رسول الله صالح عليه السلام، أي أنه لا يخاف عاقبة إهلاك قومه، ولا يخشى ضرراً يعود عليه من عذابهم، لأنه قد أنذرهم، ثم قال القرطبي بعد ذلك: «وقرأ نافع وابن عامر ﴿فلا﴾ بالفاء، وهو الأجود، لأنه يرجع إلى المعنى الأول، أي فلا يخاف الله عاقبة إهلاكهم، والباقون بالواو[٢] وهي أشبه بالمعنى الثاني، أي: ولا يخاف الكافر عاقبة ما صنع»[٣].

أما ابن كثير فقد ذكر القولين الأول والثاني، ثم رجح القول الأول محتجاً بدلالة السياق على الأول[٤].

جـ) الترجيح بالسنة النبوية:

وأحياناً يكون الترجيح بالسُّنة، فكما سبق أن من مرجحات كون الضمير في قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ وَيَوْمَ

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٥٧/١٠).

(٢) انظر القراءتين في كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ص ٦٨٩، وانظر: النشر في القراءات العشر (٤٠١/٢).

(٣) الجامع لأحكام القرآن (٥٧/١٠).

(٤) انظر: تفسير القرآن العظيم (٥١٨/٤).

﴿ٱلْقِيَٰمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا ﴿١٥٩﴾﴾ [النساء: ١٥٩] يعود إلى عيسى عليه السلام أن السُّنة النبوية المتواترة تشهد لهذا كما ذكر ذلك الشنقيطي في تفسيره[1].

د) الترجيح بقاعدة أصولية:

وأحياناً يكون المرجح لأحد القولين في مرجع الضمير هو قاعدة أصولية، ففي قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلطَّيْرُ صَٰٓفَّٰتٍ ۖ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُۥ وَتَسْبِيحَهُۥ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِمَا يَفْعَلُونَ ﴿٤١﴾﴾ [النور: ٤١].

قال الشنقيطي: «اعلم أن الضمير المحذوف الذي هو فاعل ﴿عَلِمَ﴾ قال بعض أهل العلم: إنه راجع إلى الله في قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلطَّيْرُ صَٰٓفَّٰتٍ ۖ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُۥ وَتَسْبِيحَهُۥ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِمَا يَفْعَلُونَ ﴿٤١﴾﴾ وعلى هذا فالمعنى: كلٌّ من المسبحين والمصلِّين قد علم الله صلاته وتسبيحه، وقال بعض أهل العلم: إن الضمير المذكور راجع إلى قوله تعالى: ﴿كُلٌّ﴾ أي كل من المصلِّين قد علم صلاة نفسه، وكلٌّ من المسبحين قد علم تسبيح نفسه، وقد رجح الشنقيطي هذا القول بناءً على القاعدة الأصولية التي تقول: «إن اللفظ إذا احتمل التوكيد والتأسيس حمل على التأسيس» لأنه على هذا القول فقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ تأسيس لا تأكيد، أما على القول بأن الضمير راجع إلى الله تعالى: أي قد علم الله صلاته، يكون قوله: ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ كالتكرار، فيكون من قبيل التوكيد اللفظي»[2].

هـ) الترجيح بعدة مرجحات:

وتارة يكون لعود الضمير المختلف فيه إلى عدة مرجحات، ففي قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ

(١) انظر: أضواء البيان (٢٦٦/٧).

(٢) انظر: أضواء البيان (٢٤٤/٦) مع بعض التصرف.

مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٤٥﴾ [الأنعام: ١٤٥].

فقد اختلف العلماء في مرجع الضمير في قوله: ﴿فَإِنَّهُ﴾ على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه يعود على ﴿لَحْمَ﴾ المضاف لـ ﴿خِنزِيرٍ﴾.

والثاني: أنه يعود إلى ﴿خِنزِيرٍ﴾ لأنه أقرب مذكور.

والثالث: أن الضمير يعود على كل من الميتة والدم ولحم الخنزير، على معنى فإن المذكور ﴿رِجْسٌ﴾.

وقد ذكر السمين الحلبي القولين الأولين، ورجح عود الضمير إلى ﴿لَحْمَ﴾، وعلَّل ذلك بأن اللحم هو المحدّث عنه(١).

أما ابن حزم فقد استدلَّ على تحريم جميع الخنزير لحمه وشحمه وعروقه وغضاريفه وجلده وجميع ما اشتمل عليه بقوله تعالى: ﴿أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾، ورد بذلك على القائلين بتحليل شحم الخنزير، فقال: «الضمير في ﴿فَإِنَّهُ﴾ عائد على الخنزير، لأنه أقرب مذكور»(٢).

وقال ابن القيم: «الضمير في قوله ﴿فَإِنَّهُ﴾ وإن كان عوده إلى الثلاثة المذكورة باعتبار لفظ المحرم، فإنه يترجح اختصاص لحم الخنزير به لثلاثة أوجه:

أحدها: قربه منه.

والثاني: تذكيره دون قوله: (فإنها رجس).

---

(١) انظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٥/٢٠٠).

(٢) انظر: المحلى (٧/٣٩٠) باختصار.

والثالث: أنه أتى بـ «الفاء» و«إن» تنبيهاً على علية التحريم، لتنزجر النفوس عنه، ويقابل ما في هذه العلة ما في طباع بعض الناس من استلذاذه واستطابته فنفى عنه ذلك، وأخبر أنه رجس، وهذا لا يحتاج إليه في الميتة والدم»[1].

وقال أبو حيان: «ويمكن أن يقال: ذكر اللحم تنبيهاً على أنه أعظم ما ينتفع به من الخنزير، وإن كان سائره مشاركاً له في التحريم بالتنصيص على العلة من كونه رجساً، أو لإطلاق الأكثر على كله، أو الأصل على التابع لأن الشحم وغيره تابع للحم»[2].

وقد ذكر الألوسي الأقوال الثلاثة في تفسيره أيضاً[3].

اختلاف في مرجع الضمير لا يترتب عليه أثر

إن بعض الاختلاف في مرجع الضمير لا يترتب عليه شيء نظراً لأن أقوال العلماء في مرجع الضمير أحياناً تكون متلازمة، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها: في قوله تعالى: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البَقَرَة: ٢٤].

قال ابن كثير: «الأظهر أن الضمير في ﴿أُعِدَّتْ﴾ عائد إلى النار التي وقودها الناس والحجارة، ويحتمل عوده على الحجارة كما قال ابن مسعود، ولا منافاة بين القولين في المعنى لأنهما متلازمان»[4].

قلتُ: وقد أحسن ابن كثير ـ رحمه الله تعالى ـ حينما بيَّن أن القول الراجح هو: أن الضمير يعود إلى النار التي وقودها الناس والحجارة، وذلك لأن النار هي المتحدث عنها، وكذلك لكثرة الآيات في القرآن التي تبيِّن أن النار معدَّة للكافرين، ثم أحسن أيضاً حينما وضَّح ألا منافاة بين القولين

---

(١) بدائع التفسير «الجامع لتفسير ابن قيم الجوزية» (٢/١٨٥) باختصار.

(٢) البحر المحيط (٤/٢٤١).

(٣) انظر: روح المعاني (٤/٤٤).

(٤) تفسير القرآن العظيم (١/٥٩).

لأنهما متلازمان، فتبيَّن من ذلك أن هذا الخلاف في مرجع الضمير في قوله تعالى: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ ليس له أثر على معنى الآية العام.

ومن الأمثلة على ذلك أيضاً في قوله تعالى: ﴿وَءَامِنُوا۟ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوٓا۟ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ ۖ وَلَا تَشْتَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِيَّٰىَ فَٱتَّقُونِ ﴿٤١﴾﴾ [البَقَرَة: ٤١]، قال ابن كثير: «قال أبو العالية: يقول: ولا تكونوا أول من كفر بمحمد ﷺ، يعني من جنسكم أهل الكتاب بعد سماعكم بمبعثه، وكذا قال الحسن والسدي والربيع بن أنس، واختار ابن جرير[1]: أن الضمير في قوله ﴿بِهِۦ﴾ عائد على القرآن الذي تقدم ذكره في قوله ﴿بِمَآ أَنزَلْتُ﴾، وكلا القولين صحيح لأنهما متلازمان، لأنَّ من كفر بالقرآن فقد كفر بمحمد ﷺ، ومن كفر بمحمد ﷺ فقد كفر بالقرآن»[2].

قلتُ: وما ذكره ابن كثير من التلازم بين القولين صحيح، ومع ذلك فقد تعقب محمود شاكر ابن كثير في حاشيته على تفسير الطبري حيث قال: «نعم، كلا القولين صحيح المعنى في ذاته، ولكن الطبري يحدد دلالة الألفاظ والضمائر في الآية، ويعين ما يحتمله ظاهر التلاوة والتنزيل، ويخلص معنى من معنى، وإن كان كلاهما صحيحاً في العقل، صحيحاً في الحكم، صحيحاً في الدين، وما أكثر ما يتساهل الناس إذا تقاربت المعاني، ولا يخلص معنى من معنى إلا بصير بالعربية كأبي جعفر رضي الله عنه»[1].

وفي قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النُّور: ٦٣] قال الشنقيطي: «الضمير في قوله: ﴿عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾ راجع إلى الرسول ﷺ، أو إلى الله، والمعنى واحد، لأن الأمر من الله، والرسول مبلِّغ عنه»[3].

---

(١) تفسير الطبري بتحقيق وتعليق محمود شاكر (١/٥٦٤).

(٢) تفسير القرآن العظيم (١/٨٠).

(٣) أضواء البيان (٦/٢٥٢).

أحياناً تكثر الأقوال في مرجع الضمير وتكون من اختلاف التنوع أيضاً:

وأخيراً أنبه إلى أنه أحياناً في بعض الآيات نجد أقوالاً كثيرة لمرجع الضمير، وهذا الاختلاف في مرجع الضمير لا يترتب عليه أثر كبير، أي أنه يكون من باب اختلاف التنوع في التفسير، ومن الأمثلة على ذلك:

قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِۦ ۚ وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ﴿١٢٦﴾﴾ [آل عمران: ١٢٦]، فقد ذكر العلماء خمسة أقوال في مرجع الضمير في ﴿جَعَلَهُ﴾، حيث قال مكي القيسي: «الهاء تعود على الإمداد، ودلَّ عليه ﴿يُمْدِدْكُمْ﴾ [آل عمران: ١٢٥]، وقيل: تعود على المدد وهم الملائكة، وقيل: تعود على التسويم، ودلَّ عليه ﴿مُسَوِّمِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٥]، والتسويم: التعليم، أي معلمين تعرفونهم بالعلامة، وقيل: تعود على الإنزال ودلَّ عليه ﴿مُنزَلِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٤]، وقيل: تعود على العدد، ودلَّ عليه قوله تعالى: ﴿بِخَمْسَةِ ءَالَٰفٍ﴾ [آل عمران: ١٢٥]، و﴿بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٍ﴾ [آل عمران: ١٢٤] وذلك عدد»[1].

وهذه الأقوال الخمسة ذكرها أيضاً ابن الأنباري حيث قال: «الهاء في ﴿بِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٢٦] فيها خمسة أوجه، ثم ذكرها[2].

وفي قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُا۟ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ ۛ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ۛ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱللَّهُ ۖ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرَدُّوٓا۟ أَيْدِيَهُمْ فِىٓ أَفْوَٰهِهِمْ وَقَالُوٓا۟ إِنَّا كَفَرْنَا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ وَإِنَّا لَفِى شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَنَآ إِلَيْهِ مُرِيبٍ ﴿٩﴾﴾ [إبراهيم: ٩].

ذكر الشنقيطي خمسة أقوال في مرجع الضمير في هذه الآية، والأقوال هي باختصار:

---

(١) مشكل إعراب القرآن (١/١٧٣).

(٢) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن (١/٢٢٠).

١ ـ أن أولئك الكفار جعلوا أيدي أنفسهم في أفواههم ليعضوا عليها غيظاً وحنقاً لما جاءت به الرسل، إذ كان فيه تسفيه أحلامهم وشتم أصنامهم، واختار هذا ابن جرير[١]، بدليل قوله تعالى: ﴿هَآأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِٱلْكِتَٰبِ كُلِّهِۦ وَإِذَا لَقُوكُمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْاْ عَضُّواْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَنَامِلَ مِنَ ٱلْغَيْظِ قُلْ مُوتُواْ بِغَيْظِكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿١١٩﴾﴾ [آل عِمرَان: ١١٩].

وقيل: رجعوا بأيديهم إلى أفواههم من العجب، وقيل: ردوها إلى أفواههم تكذيباً.

٢ ـ ردّوا على الرسل قولهم وكذبوهم بأفواههم، فالضمير الأول ﴿أَيْدِيَهُمْ﴾ للرسل، والثاني ﴿فِيٓ أَفْوَٰهِهِمْ﴾ للكفار، وعلى هذا القول ﴿فِيٓ﴾ بمعنى الباء، وأيّد هذا القول ابن كثير[٢] ـ رحمه الله تعالى ـ بدليل آخر الآية ﴿وَقَالُوٓاْ إِنَّا كَفَرْنَا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ وَإِنَّا لَفِى شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَنَآ إِلَيْهِ مُرِيبٍ﴾، وردَّ هذا القول الشنقيطي لأن العطف بالواو يقتضي المغايرة، فيدلُّ على أن المراد بقوله: ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيْدِيَهُمْ﴾، غير التصريح بالتكذيب بالأفواه.

٣ ـ وقيل: المعنى: أن الكفار جعلوا أيديهم في أفواه الرسل رداً لقولهم، وعليه فالضمير الأول للكفار والثاني للرسل.

٤ ـ وقيل: جعل الكفار أيدي الرسل على أفواه الرسل ليسكتوهم وليقطعوا كلامهم.

٥ ـ وقيل: رد الرسل أيدي الكفار في أفواههم، وقيل غير ذلك[٣].

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٦٠٩/١٣)، حيث ذكر بعض هذه الأقوال.

(٢) انظر: تفسير القرآن العظيم (٥٠٦/٢).

(٣) انظر: أضواء البيان (٩٣/٣، ٩٤) باختصار، وانظر هذه الأقوال وغيرها في البحر المحيط (٤٠٨/٥، ٤٠٩).

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ۝٨﴾ [الطّارق: ٨] قال ابن عطية في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ۝٨﴾: «الضمير في «إنه» لله تعالى، واختلف المفسرون في الضمير في ﴿رَجْعِهِۦ﴾ فقال قتادة وابن عباس: هو على الإنسان، أي على ردِّه حياً بعد موته، وقال الضحاك: هو عائد على الإنسان لكن المعنى يرجعه ماءً كما كان أولاً، قال الضحاك أيضاً: يرد من الكبر إلى الشباب، وقال عكرمة ومجاهد: هو عائد على الماء أي يرده في الإحليل، وقيل: في الصلب»[(١)].

وكذلك ذكر الشوكاني هذه الأقوال وزاد عليها، وبيَّن أن القول بأن الضمير في ﴿رَجْعِهِۦ﴾ يعود على الإنسان هو الأظهر، وذكر أن الطبري أيضاً رجح هذا القول[(٢)(٣)].

وعليه، فإن الراجح هو أن الضمير يعود على الإنسان، أي أن الله تعالى قادر على إحياء هذا الإنسان بعد موته، وذلك يوم القيامة.

وهكذا فالأمثلة كثيرة على كثرة الخلاف في مرجع الضمير في الآية الواحدة، مع أن غالب هذا الاختلاف من باب اختلاف التنوع لا التضاد، والله أعلم.

(١) المحرر الوجيز (٥/٤٦٦).

(٢) انظر: تفسير الطبري (٢٤/٣٠٠)، وقد ذكر عدداً من الأقوال في مرجع الضمير.

(٣) انظر: فتح القدير (٥/٤٢٠).

الخاتمة

تبيَّن من هذا البحث أن اختلاف المفسِّرين في مرجع الضمير له أثر كبير في اختلافهم في التفسير، وهذا الاختلاف تارةً يكون بسبب إرجاع بعض المفسرين الضمير إلى أكثر من مذكور، وبعضهم يعيده إلى مذكورٍ واحد، وأحياناً يكون بسبب التزام بعضهم بإعادة الضمير إلى أقرب مذكور، وبعضهم يراعي إعادة الضمير إلى المحدث عنه في الآية، وبعضهم لا يراعي ذلك، وهناك من المفسِّرين من يرى أن الضمير في الآية هو ضمير الشأن، ومنهم من يعيد الضمير إلى غير مذكور، ويلاحظ أيضاً أن المفسرين يتفاوتون في مراعاة السياق في تحديد مرجع الضمير، وكذلك يراعي بعض المفسرين وجود بعض المرجحات لتعيين مرجع الضمير كالترجيح بآيةٍ أخرى، أو بقراءة أخرى لنفس الآية، أو بحديث نبوي، أو بقاعدةٍ أصولية، أو يكون هناك عدة مرجحات.

وتبيَّن أيضاً أن الاختلاف في مرجع الضمير يكون أحياناً من باب اختلاف التنوع ولا يترتب على الخلاف فيه أثر.

وأنبِّه أخيراً إلى أن هذا الموضوع يحتاج إلى مزيدٍ من البحث والدراسة والاستقصاء لآيات القرآن الكريم.

وصلَّى الله وسلَّم على نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس المراجع

- **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**؛ لمحمد بن محمد المختار الشنقيطي، طبع على نفقة محمد بن عوض بن لادن، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ/١٩٧٩م.
- **إعراب القرآن**؛ لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق: د.زهير غازي زاهد، مطبعة العاني - بغداد، بلا تاريخ.
- **بدائع التفسير «الجامع لتفسير ابن قيم الجوزية»**؛ جمعه: يسري السيد محمد، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- **البيان في غريب إعراب القرآن**؛ لأبي البركات ابن الأنباري، تحقيق: د.طه عبدالحميد، مراجعة: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**؛ لأبي حيان الأندلسي، حققه الأستاذ: د.حسن هنداوي، دار القلم - دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- **تفسير البغوي المسمى «معالم التنزيل»**؛ للحسين بن مسعود البغوي، إعداد وتحقيق: خالد عبدالرحمن العك ومروان سوار، دار المعرفة، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- **تفسير التحرير والتنوير**؛ لمحمد بن الطاهر بن عاشور، بلا تاريخ.
- **تفسير القرآن العظيم**؛ لإسماعيل بن كثير الدمشقي، دار عالم الكتب - الرياض، الطبعة الخامسة، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- **التفسير الكبير المسمى «البحر المحيط»**؛ لأثير الدين محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي، دار إحياء التراث، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.
- **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**؛ لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، راجعه وخرَّج أحاديثه: أحمد محمد شاكر، توزيع: دار التربية والتراث - مكة المكرمة، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر، بلا تاريخ.

- **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**؛ لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: د.عبدالله عبدالمحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، الطبعة الأولى ـ القاهرة، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- **الجامع لأحكام القرآن**؛ لأبي عبدالله محمد بن أحمد القرطبي، اعتنى به وصححه: الشيخ هشام سمير البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**؛ لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: د.أحمد محمد الخراط، دار القلم ـ دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.
- **ديوان حاتم الطائي**؛ تحقيق: د.مفيد محمد قميحة، الناشر: دار المطبوعات الحديثة ـ جدة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.
- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**؛ لمحمود الآلوسي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بلا تاريخ.
- **زاد المسير في علم التفسير**؛ لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن الجوزي، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م.
- **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**؛ لمحمد ناصر الدين الألباني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- **فتح القدير**؛ لمحمد بن علي الشوكاني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بلا تاريخ.
- **كتاب التسهيل لعلوم التنزيل**؛ لأبي القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي، تحقيق: د.محمد عبدالمنعم اليونسي، إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب الحديثة، مطبعة حسان ـ القاهرة، بلا تاريخ.
- **كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد**؛ تحقيق: د.شوقي ضيف، الطبعة الثانية، دار المعارف ـ القاهرة، بلا تاريخ.
- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**؛ لمحمود بن عمر الزمخشري، الناشر: دار الريان للتراث، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**؛ للقاضي عبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي محمد، دار الكتب العلمية ـ لبنان، بلا تاريخ.

- **المحلى**؛ لأبي محمد بن حزم، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الأمان الجديدة - بيروت، بلا تاريخ.
- **مسند أبي داود الطيالسي**؛ تحقيق: د.محمد بن عبدالمحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر للطباعة والنشر والإعلان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- **مشكل إعراب القرآن**؛ لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د.حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.
- **معاني القرآن وإعرابه**؛ لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، شرح وتحقيق: د.عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- **النشر في القراءات العشر**؛ لأبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري، دار الكتاب العربي، أشرف على تصحيحه ومراجعته للمرة الأخيرة: علي محمد الضباع، بلا تاريخ.
- **النكت والعيون «تفسير الماوردي»**؛ لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي البصري، راجعه وعلق عليه: السيد بن عبدالمقصود بن عبدالرحيم، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت - لبنان، بلا تاريخ.